

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

28-31 أكتوبر 2024، جنيف



حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح (القرار 3 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين)

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR

34IC /24/10.3

الأصل: بالإنكليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تقرير مرحلي

"حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح" (القرار 3 للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين)

عرض موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً شاملاً للمستجدات في تنفيذ القرار 3 "حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح"، منذ اعتياده في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) في عام 2019. ويقدم التقرير رؤى وتوصيات بالغة الأهمية. ويهدف القرار 3 إلى دعم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في تنفيذ نهج منظم وشامل ويمكن التنبؤ به ومنسق، إزاء الوقاية من الأوبئة والكشف عنها ومواجهتها والتعافي منها، بالتعاون مع الدول وسائر الشركاء. ويتمحور القرار حول الأنشطة التي تضيف فيها الحركة القيمة إلى القدرات القائمة، ويركز بشدة على النهج المجتمعية والاستجابة المحلية. كما يهدف القرار إلى تعزيز رؤية ونهج مشتركين والتزام بالعمل معاً داخل البلدان وعبر الحدود في سبيل تعظيم أثر الاستثمار في مكافحة الأوبئة وضمان إجراء الأنشطة الفعالة للكشف عنها ومكافحتها ومواجهتها.

وقد كان لجائحة كوفيد-19، التي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية بعد اعتماد القرار 3 بوقت قصير، أثر عالمي بالغ، حيث أدت إلى نحو 7 ملايين وفاة مؤكدة (منظمة الصحة العالمية)، وإلى آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. ويسلط التقرير الضوء على استجابة الحركة القوية للجائحة، التي استفادت فيها من شبكتها العالمية ومن خبرتها في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي طرحتها الأزمة. وبتابع استراتيجية محلية وعالمية شاملة، خطت الحركة خطوات كبيرة للحد من انتشار الفيروس، ودعم النظم الصحية، ومعالجة التبعات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وعلاوة على ذلك، يستند التقرير إلى العبر المستخلصة من جائحة كوفيد-19 وسائر فاشيات الأمراض التي حدثت مؤخراً، والتأهب القانوني لطوارئ الصحة العامة، والدور المساعد للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في مجال الصحة والرعاية. ويقدم التقرير توصيات حازمة إلى المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين بالاستناد إلى تلك الرؤى.

(1) مقدمة

تعد الأوبئة والجوائح من أعظم المخاطر التي تهدد سلامة العالم وصحته. وهي آخذة في الاستفحال، إذ إنها في عالم اليوم المترابط، تنتشر على نطاق أوسع وبوتيرة أسرع من أي وقت مضى. فبين عامي 2011 و2021، سجلت منظمة الصحة العالمية 2377 حدثاً ناتجاً عن الأمراض المعدية - ما يزيد في المتوسط على 200 حدث سنوياً (منظمة الصحة العالمية). وتسببت جائحة كوفيد-19 في خسائر فادحة في الأرواح والصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في شتى ربوع العالم، وأدت إلى انتكاسة كبيرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومازالت أوبئة الأمراض المعروفة - مثل الكوليرا والحصبة والإيبولا والملاريا - تهدد قطاعاً كبيراً من سكان العالم. وفضلاً عن ذلك، انتقل 60% من الأمراض المعدية الموجودة من قبل و75% من الأمراض المستجدة

من الحيوان إلى الإنسان، مثل الإيبولا ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وزيكا وكوفيد-19.¹ وتشير البحوث التي أجريت مؤخرا إلى إمكانية تفاقم أكثر من نصف الأمراض المعدية كلها، بسبب تغيّر المناخ.² كما أن مقاومة مضادات الميكروبات، التي تُعزى في معظمها إلى إساءة استخدام مضادات الميكروبات وفرط استعمالها في الإنسان والحيوان والنبات، تشكل خطرا عالميا كبيرا يهدد الصحة العامة والتنمية.³ وقد علمتنا التجربة أن تدابير التأهب والمواجهة الفعّالة يمكنها أن تقلل من آثار الأوبئة والجوائح إلى أدنى حد أو تمنعها تماما. ويمكن أن تشكل المجتمعات الخط الأول للدفاع ضد الأوبئة والجوائح عندما تكون مجهزة بالمعارف والسلوكيات والمهارات والأدوات الصحيحة.

وتُعد الجمعيات الوطنية الأقدر على دعم التأهب للأوبئة والجوائح ومواجهتها على المستوى المجتمعي نظرا إلى دورها الفريد في مساعدة الحكومات وإلى كونها محلية ومعروفة جيدا وتحظى بالثقة. ويشكل موظفو الجمعيات ومنتدعوها جزءا من المجتمعات التي تتلقى خدماتهم وهم حاضرون فيها قبل الطوارئ الصحية وفي أثنائها وبعدها. وهم يدعمون المجتمعات للحفاظ على سلامتها من الأمراض، ومنع تفشي الأمراض والسيطرة عليها، والمساعدة بإبلاغ السلطات عن الأحداث الصحية غير العادية في سبيل وقف مسار الأوبئة. وتمتد خدمات الصحة والرعاية المنتظمة التي تقدمها الجمعيات الوطنية جسرا بين المجتمعات والنظم الصحية المحلية. وتصل الجمعيات الوطنية البالغ عددها 191 جمعية إلى ملايين الأشخاص سنويا بطيف واسع من خدمات الصحة والرعاية، ليمتد للجميع بمزيد من الصحة والعافية. وفي العديد من الجمعيات الوطنية، غالبا ما تشكل البرامج الطويلة الأجل المتعلقة بالصحة والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، أساس وجودها المستدام في المجتمعات المحلية وقدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية في أثناء الطوارئ. وهذا الوجود الطويل الأجل هو الذي يؤدي إلى بناء الثقة والفهم الدقيق للمخاطر الصحية التي تهدد المجتمعات ولواطن الضعف والإحجاف. وقد تأسس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في أعقاب جائحة الإنفلونزا لعام 1918، ومنذ ذلك الحين عملت شبكة الاتحاد الدولي مع الحكومات والشركاء الرئيسيين، مثل منظمة الصحة العالمية، على مساعدة الناس على التأهب للطوارئ الصحية ومواجهتها والتعافي منها. ويعمل الاتحاد الدولي على تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على التأهب للأوبئة ومواجهتها عن طريق التدريب والمساعدة التقنية ودعم المناصرة والتنسيق وتعبئة الموارد المالية لضمان إتاحة الصحة والرعاية أمام الفئات الأشد ضعفا. وتسعى شبكة الاتحاد الدولي إلى الوصول إلى المجتمعات "في أبعد مكان"، والمناصرة إلى اتباع نهج شامل لجميع الأخطار وللمجتمع بأسره إزاء الأمن الصحي العالمي، وزيادة التنسيق بين إدارة الكوارث والصحة العامة. وتتولى أمانة الاتحاد الدولي تنسيق الاستجابة الدولية للأوبئة وتزويد الأعضاء بالأدوات والتوجيهات الخاصة بإدارة مخاطر الأوبئة. كما أنها تؤثر على النقاش العالمي حول السياسات الصحية، وتناصر دور الجمعيات الوطنية في إدارة مخاطر الأوبئة.

وتضمن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) إتاحة الرعاية الصحية الأساسية التي تفي بالمعايير المعترف بها عالميا أمام الأشخاص المتضررين من النزاعات وسائر حالات العنف. وغالبا ما ينطوي ذلك على دعم الخدمات الصحية القائمة أو استبدالها مؤقتا، ما يكتسي أهمية بالغة ليس لمواجهة الأوبئة والجوائح فحسب، بل وللحفاظ على تقديم الخدمات الطبية في أثناء الفاشيات لمنعها من التحوّل إلى أوبئة. وتنفذ اللجنة الدولية استراتيجيات شاملة تهدف تحديدا إلى التأهب للأوبئة ومواجهتها، وتشمل ما يلي: (1) التدابير القانونية وتدابير الحماية؛ (2) ودعم النظم الصحية؛ (3) والمشاركة والتوعية المجتمعية؛ (4) والمساعدة في مرافق الاحتجاز؛

¹ انظروا، على سبيل المثال: <https://unsdg.un.org/resources/preventing-next-pandemic-zoonotic-diseases-and-how-break-chain-transmission>

² انظروا، على سبيل المثال: <https://www.nature.com/articles/s--->، <https://climade.health/cop-report/>

³ انظروا، على سبيل المثال: <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/antimicrobial-resistance>

5) والدعم الإنساني الواسع النطاق. وقد تعلّمت اللجنة الدولية بفضل تجاربها مع الأمراض مثل الإيبولا والكوليرا والسل، اعتماد نهج ملائمة للسياقات المحددة ومشفوعة بالأدلة، توازن بين مكافحة العدوى وضرورة الحفاظ على سائر الخدمات الأساسية.

ونعمل معا في الحركة على إشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية في مجال التأهب والاستجابة للأوبئة والجوائح - مثل الحكومات والمرافق الصحية ومراكز الاحتجاز والقيادات الدينية والشركات ووسائل الإعلام - لأننا نعلم أنه يلزم على جميع قطاعات المجتمع أن تعمل معا من أجل الحفاظ على سلامة الناس من الأوبئة والجوائح.

ومنذ عام 2005، وقّرت **اللوائح الصحية الدولية إطارا قانونيا** جامعا يحدّد حقوق البلدان والتزاماتها في التعامل مع أحداث الصحة العامة والطوارئ التي قد تعبر الحدود. ويجب على البلدان أن تقمّ قدرتها على الوقاية من الأوبئة والكشف عنها ومواجهتها باتباع نهج مختلفة توفر رؤى فريدة عن المخاطر التي يتعرّض لها البلد ومواطن ضعفه ومدى قدرته على مواجهة مخاطر الأمراض المعدية. وتتوافر **معايير منظمة الصحة العالمية** لتعزيز القدرات في مجال الطوارئ الصحية من خلال **منصة رقمية** مصمّمة لتيسير التخطيط والتنفيذ للتأهب في مجال الأمن الصحي، واللوائح الصحية الدولية، **والتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها**. وفي إطار **الخطة العالمية للأمن الصحي**، التي بدأت في عام 2014 ومدّدت حتى 31 ديسمبر 2028، تتعاون أكثر من 70 دولة ومنظمة دولية ومنظمة غير حكومية وشركة تابعة للقطاع الخاص، وتعمل على بناء القدرات لتحقيق غايات محدّدة وقابلة للقياس من أجل تسريع إرساء القدرات الأساسية دعماً لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية. وقد أسفرت الخطة العالمية للأمن الصحي عن **خطط عمل وطنية للأمن الصحي** في عدد من البلدان.

وسلّطت التكلفة البشرية والاقتصادية والاجتماعية الكارثية لكوفيد-19 الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات منسّقة لبناء نظم صحية قوية وتعبئة المزيد من الموارد للوقاية من الجوائح والتأهب لها ومواجهتها. وقد أنشئ **صندوق مكافحة الجوائح** في سبتمبر 2022 لتوفير موارد إضافية ومخصّصة للوقاية من الجوائح والتأهب لها ومواجهتها. وصدرت دعوتان لتقديم الاقتراحات. وفي يوليو 2023، وقع الاختيار على 19 اقتراحا بإجمالي 338 مليون دولار أمريكي لصالح 37 بلدا. ويبلغ الغطاء المالي للدعوة الثانية لتقديم الاقتراحات التي أُغلقت في مايو 2024، 500 مليون دولار أمريكي. وصدرت الموافقة على حزمة من التعديلات على اللوائح الصحية الدولية بتوافق الآراء في جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين التي انعقدت في جنيف في مايو 2024. وتشمل التغييرات تعريف "الطائرة الجائحة"، ودعوة إلى المساعدة على تيسير الإتاحة المنصفة للمنتجات الصحية التي قد تحتاج إليها البلدان لمواجهة طوارئ الصحة العامة، وإنشاء لجنة تُعنى بالإشراف على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية. وقد تعدّرت الوصول إلى اتفاق جديد بشأن الجوائح قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، ومدّدت الدول الأعضاء في المنظمة ولاية **هيئة التفاوض الحكومية الدولية** التي أنشئت في ديسمبر 2021 لتمكينها من الانتهاء من عملها في التفاوض حول اتفاق بشأن الجوائح في غضون عام واحد، أي بحلول جمعية الصحة العالمية لعام 2025، أو قبل ذلك إن أمكن.

وتنظر **الحركة واستراتيجياتها المؤسسية** في دور الحركة في تعزيز النظم الصحية والتأهب للأوبئة والجوائح. ففي عام 2007، اعتمد المؤتمر الدولي الثلاثون القرار 1 الداعي إلى "تعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة مع إشراك الجمعيات الوطنية، وإدراج تمكين المتطوعين والفئات المتضررة لضمان أن برمجة الخطط وتنفيذها يشملان جميع السكان المتضررين والمستضعفين". وأتاح القرار 3 "حان الوقت للتصدي معا للأوبئة والجوائح" الذي اعتمد بعد ذلك باثني عشر عاما فرصة حسنة التوقيت لتعزيز دور مكونات الحركة في الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب لها ومواجهتها والتعافي منها.

ويقع العمل على تحسين التأهب والاستجابة على الصعيد المحلي لطيف واسع من الأزمات، إلى جانب آليات الدعم الدولية التكميلية، في صميم [استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030](#) التي وضعها والتي تنظر على وجه التحديد في الاستثمار في التأهب للأوبئة والجوائح، ولا سيما في الجهات الفاعلة والشبكات المحلية والمتطوعين بوصفهم أول المستجيبين والمعنيين بالكشف المبكر عن المخاطر. ويُعد التأهب للأوبئة والجوائح ومواجهتها أحد مجالات التركيز في [إطار الاتحاد الدولي للصحة والرعاية](#) الذي وافق عليه مجلس الإدارة في يوليو 2020. وتحدّد [سياسة إدارة مخاطر الكوارث للاتحاد الدولي](#) (2019) [وإطار تأهب الجمعيات الوطنية](#) نهج الاتحاد الدولي بمزيد من الدقة لتعزيز القدرة المحلية على التأهب لضمان تقديم المساعدة الإنسانية الملائمة التوقيت والفعالة استجابة لطيف واسع من الأخطار، بما في ذلك الأوبئة والجوائح. ويوضّح [كتاب أبيض عن الأمن الصحي العالمي](#) صدر في عام 2022 نهج الاتحاد الدولي إزاء تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والجمعيات الوطنية وسائر الجهات المعنية الرئيسية على الصمود.

وكما تبين من الاستجابة لجائحة كوفيد-19، يرتبط التأهب للأوبئة والجوائح ومواجهتها ارتباطاً وثيقاً بصحة الإنسان والحيوان والبيئة في العالم، وخدمات الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإدارة مخاطر الكوارث والمناخ والأزمات، والمشاركة المجتمعية والمساءلة، وقانون مواجهة الكوارث، والحماية والنوع الاجتماعي والإدماج، والتوعية، والعديد من مجالات عمل الحركة الأخرى.

(2) معلومات أساسية

بناء على طلب القرار 3 "حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح"، يوضح هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ القرار منذ أن اعتُمد في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في عام 2019، ويعرض النتائج والتوصيات الرئيسية. وينظر القرار في استجابة الحركة لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الفاشيات التي حدثت مؤخراً، وفي مجموعة مختارة من الأوراق البحثية التي تستخلص العبر من التأهب لطوارئ الصحة العامة ومواجهتها.

(3) التحليل / التقدم المحرز

ألف) تأهب الحركة واستجابتها للأوبئة والجوائح

جائحة كوفيد-19

أوضحت عملية الحركة غير المسبوقة للتصدي لجائحة كوفيد-19 الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالتعاون مع الدول الأطراف ومنظمة الصحة العالمية وسائر الجهات المعنية الرئيسية على جميع المستويات للتأهب لموجات الجوائح المتتالية ومواجهتها.

وتمحورت الإنجازات الرئيسية للعملية حول تعزيز الخدمات الصحية. ومن خلال حملات الصحة العامة المحددة الأهداف التي شملت الإبلاغ عن المخاطر، وإشراك المجتمعات، وشن حملات التطعيم، أسهمت الجمعيات الوطنية بقدر كبير في إذكاء الوعي والالتزام بالتدابير الوقائية. وأمكن الوصول إلى 1.2 مليار شخص بمبادرات الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع، التي قدمت معلومات دقيقة عن الفيروس، وعززت تدابير الوقاية، وبدّدت الشائعات والمعلومات المغلوطة لمعالجة جائحة المعلومات المضلّة التي تزامنت مع جائحة كوفيد-19. ودعمت الشبكة في مجموعها 161 مليون شخص في الحصول على التطعيم المضاد لكوفيد-19. وساعد هذا الجهد على الحد من انتشار الفيروس وحماية الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما في المجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات.

وعلاوة على ذلك، امتدت الاستجابة لكوفيد-19 لتتجاوز قطاع الصحة لمعالجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وأعادت التدابير الأولية التي اتُخذت لفرض قيود على الحركة قدرة الملايين على الحصول على الأغذية والمواد الأساسية، والوصول إلى مصادر دخلهم. وقدمت الجمعيات الوطنية الأغذية وغيرها من المواد العينية إلى 92 مليون شخص في شتى أنحاء العالم. وقدمت

الشبكة دعم سبل العيش، وضمنت حصول المجتمعات المتضررة على الخدمات الأساسية ومصادر الدخل المستدامة من خلال مبادرات متنوعة. وشمل ذلك المساعدات النقدية المباشرة والقسائم لصالح 5.9 ملايين شخص.

كما ضمنت عملية الاتحاد الدولي للتصدي لجائحة كوفيد-19 حصول الجمعيات الوطنية على الدعم اللازم لتحمل أثر الجائحة على العالم. وشمل ذلك استعداد الجمعيات الوطنية، واستمرارية الأعمال، والاستدامة المالية، ودعم المتطوعين، مع التركيز بصفة خاصة على واجب العناية. وأفادت 154 جمعية وطنية إجمالاً بأنها قد أُدرجت في خطط الحكومة الوطنية لمواجهة كوفيد-19 والتعافي منه. ويسلط ذلك الضوء على الطريقة التي عززت بها مكانة الجمعيات الوطنية وتنسيقها مع السلطات الحكومية لمواجهة عواقب الجائحة. وضمنت الجمعيات الوطنية الحفاظ على تقديم الخدمات عن طريق خطط استمرارية الأعمال، حيث أعدت 146 جمعية وطنية خططا أو حدّثتها لاستمرارية الأعمال في مواجهة الجائحة. وأنشئت منصات لتبادل المعلومات والتعاون والتعلم من أجل تحسين قدرات متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ويعرض [تقرير الاتحاد الدولي المعنون "نعتد بالجميع" لعام 2023](#) النتائج والدروس المستفادة من الجهود الجماعية لما لا يقل عن 180 جمعية وطنية في أثناء جائحة كوفيد-19. ويسلط التقرير الضوء على مواطن القوة الأساسية للشبكة، وقدرتها على الابتكار وسرعة التكيف مع السياقات التشغيلية الجديدة، والحفاظ في الوقت ذاته على ثقة المجتمعات.

واستخلصت اللجنة الدولية العديد من العبر المهمة من جائحة كوفيد-19 شكّلت استجابتها للجوائح والأوبئة الحالية والمستقبلية. وينطوي نهج اللجنة الدولية إزاء الجوائح والأوبئة على استراتيجية متعدّدة الأبعاد تشمل الاستجابة الصحية والقانونية والاجتماعية من أجل التصدي الفعّال للتحديات المعقّدة التي تطرحها هذه الأزمات. وقد أدت هذه التجربة إلى وضع إطار لإدارة الجوائح والأوبئة، يحدّد أساليب العمل والأولويات في الجوائح المستقبلية.

الفاشيات الأخرى

إلى جانب الاستجابة لجائحة كوفيد-19، دعم الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية منذ اعتماد القرار في ديسمبر 2019 في مواجهة الأوبئة من خلال 15 نداء طوارئ و60 مبلغاً مُخصّصاً لصندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث. وقد دعمت هذه الآليات التأهب للأوبئة ومواجهتها في 49 بلداً في المناطق الخمس جميعها (29 في أفريقيا، و8 في آسيا والمحيط الهادئ، و6 في الأمريكتين، و4 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و2 في أوروبا وآسيا الوسطى). ومن بين عمليات الاستجابة المدعومة التي بلغ عددها 75 عملية، نُفذت 3 عمليات في ديسمبر 2019، و7 في عام 2020، و13 في عام 2021، و21 في عام 2022، و22 في عام 2023، و9 في عام 2024 حتى شهر يونيو. ووفقاً للتصنيف حسب المرض ركّزت 32 عملية على الحمى النزفية الفيروسيّة (بما في ذلك 8 عمليات لتحسين التأهب)؛ ودعمت 19 عملية استجابة لفاشيات الكوليرا المتعدّدة، ولا سيما في أفريقيا، وتصدت 19 عملية للأمراض المنقولة بالنواقل، ولا سيما حمى الضنك، واستهدفت 10 عمليات الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، وتعلّقت العمليات المتبقية بأنواع أخرى من الأمراض (الحمرة الخبيثة والحمى القلاعية وجذري القردة، وغير ذلك) وشملت الجوانب المتعلقة بنهج الصحة الواحدة.

وفي السنوات الأخيرة، انتشرت الكوليرا وتسببت في أوبئة في 29 بلداً في العالم. وفي عام 2017، استهلّت فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا [خارطة الطريق العالمية حتى عام 2030](#)¹، التي تهدف إلى القضاء على الكوليرا في 20 بلداً والحد من عدد الوفيات السنوية الناجمة عن الكوليرا بنسبة 90% بحلول عام 2030 (مقارنة بالأرقام المسجلة في عام 2017). وتؤيد الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي تأييداً تاماً هذا الهدف والهدف الأعم الممثل في القضاء على الكوليرا من خلال الأنشطة الميدانية الخاصة بالتأهب للكوليرا ومواجهتها والجهود الطويلة الأجل للوقاية من الكوليرا، مثل [مبادرة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الموحّدة](#) ومنصّة الدعم القطري لفرق العمل العالمي لمكافحة الكوليرا.

وفي إطار هذا الالتزام، وضع الاتحاد الدولي استراتيجية تركز على ثلاثة إجراءات رئيسية وثيقة الارتباط ببعضها البعض وتماشى تماما مع خارطة طريق فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا ومبادرة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الموحدة. كما ترتبط الاستراتيجية ارتباطا وثيقا [بالكتاب الأبيض للاتحاد الدولي بشأن الأمن الصحي العالمي](#) الخاص بالاتحاد الدولي، الذي ينظر في أمراض أخرى ويستند إلى أدوات الاستنفار العالمية، بما في ذلك ملامح إمكانات الاستنفار الفردية ذات الصلة ووحدات مواجهة الطوارئ المعنية بالصحة والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويمثل الهدف من استراتيجية الاتحاد الدولي بشأن الكوليرا في أن تصبح جميع الجمعيات الوطنية أقوى حتى تكون أقدر على تقديم الاستجابة للكوليرا، وتنفيذ الأنشطة الطويلة الأجل للوقاية منها، ودعم الحكومات في الحد من المراضة والوفيات الناجمة عن المرض. وتتناول الاستراتيجية المحاور الثلاثة التالية:

- المحور 1: تحسين التأهب والإجراءات الاستباقية والكشف المبكر والاستجابة لاحتواء فاشيات الكوليرا.
- المحور 2: تنفيذ نهج متكامل طويل الأجل للصحة العامة والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية للوقاية من الكوليرا.
- المحور 3: تعزيز التنسيق والمناصرة وحشد الموارد مع الشركاء الداخليين والخارجيين.

برامج التأهب للأوبئة والجوائح

تعمل شبكة الاتحاد الدولي من خلال البرامج العالمية - مثل برنامج التأهب المجتمعي لمواجهة الأوبئة والجوائح مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والشراكة البرنامجية مع الاتحاد الأوروبي - على إشراك الأشخاص في شتى أنحاء العالم وتدريبهم على التأهب للأوبئة والجوائح ومواجهتها. وفي يونيو 2024، كانت برامج الاتحاد الدولي للتأهب للأوبئة والجوائح تساعد الأشخاص في 28 بلدا، على الوقاية من فاشيات الأمراض واكتشافها ومواجهتها بسرعة - في سبيل إنقاذ أرواح لا حصر لها وبناء مجتمعات تتمتع بمزيد من الصحة والقدرة على الصمود. وتنقذ العديد من الجمعيات الوطنية مبادرات مماثلة، بمواردها الخاصة أو من خلال التعاون الثنائي مع الشركاء داخل الحركة أو خارجها. وتشمل هذه المبادرات العديد من المبادرات الخاصة بالصحة، وبالماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومبادرات التأهب للمخاطر المتعددة التي تركز على العاملين الصحيين المجتمعيين، أو التحصين، أو الملاريا، أو تعزيز النظافة الصحية، أو التأهب للكوليرا، أو التأهب المؤسسي، والتي تسهم في التأهب للأوبئة والجوائح. وتتاح النهج والأدوات والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة على شبكة الإنترنت، مثل مجموعة أدوات مكافحة الأوبئة، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالترصد المجتمعي، والمشاركة المجتمعية والمساءلة، والصحة المجتمعية والإسعافات الأولية، وقانون مواجهة الكوارث، والماء والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ومنذ عام 2020، يستضيف الاتحاد الدولي أيضا منصة الدعم القطري نيابة عن [فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا، والخدمة الجماعية للإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية](#)، وهي شراكة بين الاتحاد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، تستفيد من الدعم النشط للشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها، والجهات المعنية الرئيسية من قطاعي الصحة العامة والعمل الإنساني.

باء) التأهب القانوني والدور المساعد والمناصرة

تقدم وثائق البحث والمناصرة المذكورة فيما يلي رؤى مهمة، استرشد بها في وضع التوصيات المحددة في القسم الأخير من هذا التقرير المرحلي.

ففي عام 2021، أصدر برنامج الاتحاد الدولي الخاص بقانون مواجهة الكوارث تقرير [القانون والتأهب للطوارئ الصحية العامة والاستجابة لها](#)، الذي بحث في الطريقة التي يمكن بها للقانون والسياسات أن يدعم التأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة،

ونظر في الأطر القانونية والاستجابة لكوفيد-19 في 32 بلدا وفي طوارئ الصحة العامة الأخرى مثل تلك التي تسببها الإيبولا وزيكا والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. وبعد نشر هذا التقرير، دُعي الاتحاد الدولي إلى الانضمام إلى [حزمة إجراءات التأهب القانوني لبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي](#)، التي تجمع معا مجموعة عالمية متعددة القطاعات من الخبراء الذين يعملون معا على تعزيز التأهب القانوني بوصفه قدرة حاسمة الأهمية لتحسين التأهب لطوارئ الصحة العامة ومواجهتها وتعزيز الأمن الصحي العالمي.

وفي عام 2023، عرض منشور الاتحاد الدولي الرئيسي، التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2022: [الثقة والإنصاف والعمل المحلي: دروس مستفادة من جائحة كوفيد-19 لتجنب الأزمة العالمية المقبلة](#)، الرسائل الرئيسية بشأن العبر المستخلصة من الجائحة.

وفي عامي 2022 و2023، عملت إدارة الصحة والرعاية في الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية ومكاتب الاتحاد الدولي والجهات المعنية الخارجية على تحديث إطار الاتحاد الدولي الخاص بالصحة والرعاية للعقد 2030، بما يتماشى مع التغييرات في منظومة الصحة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19. وقد عزّز الأمن الصحي، ونهج النظم الصحية، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والمكونات الخاصة بحماية الصحة في الإطار.

وفي مايو 2024، أجرت إدارة الصحة والرعاية وبرنامج الاتحاد الدولي الخاص بقانون مواجهة الكوارث [دراسة](#) للبحث في الدور المساعد للجمعيات الوطنية في مجال الصحة، على النحو المنصوص عليه في القانون والسياسات في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية وجنوب آسيا.

وقدمت اللجنة الدولية توصيات إلى الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، وإلى هيئة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بصياغة الصك الدولي بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب ومواجهتها. كما أشركت اللجنة الدول وسائر الجهات المعنية الرئيسية طوال العملية لإبراز الشواغل الإنسانية وإصدار التوصيات المتعلقة بالجوائح والنزاعات المسلحة. وركّزت التوصيات الموجهة إلى الدول على أهمية القانون الدولي الإنساني في الوقاية من الجوائح والتأهب لها ومواجهتها، وضرورة حماية الرعاية الصحية، وأهمية وصول المساعدات الإنسانية، ومواطن الضعف المحددة المرتبطة بالعيش في الأزمات الإنسانية والبيئات التي يمزقها النزاع، وضرورة النظر صراحة في الاحتياجات والأوضاع الإنسانية عند تخصيص المنتجات المتعلقة بالجوائح وإنشاء مخزونات الاحتياطي وإيصالها وتوزيعها.

4 الاستنتاجات والتوصيات

كان كوفيد-19 بمثابة ناقوس ينبه العالم كي يتأهب الآن للأزمة الصحية القادمة. ويلزم توجيه المزيد من الاستثمارات العالمية إلى تعزيز النظم الصحية وضمان تأهب المجتمعات لهذا العالم الذي تزايد فيه المخاطر.

وفي حين أن الحركة قد اضطلعت بدور مهم في مواجهة الجائحة والعديد من الفاشيات الأخرى منذ اعتماد القرار 3، وأن تطوير نهج وأدوات التأهب للأوبئة ومواجهتها قد استمر، وبرامج التأهب للأوبئة والجوائح قد توسّعت على مدى السنوات الماضية، فإن النتائج الرئيسية [لدراسة](#) شملت بعض الجمعيات الوطنية المختارة، وجدت أن الدور المساعد الذي تضطلع به في مجالي الصحة والرعاية يلقي اعترافا في المقام الأول في السياسات القطاعية لا في التشريعات الوطنية وغالبا ما لا يُعرّف بالقدر الكافي من الوضوح والتحديد.

ويتطلب تحقيق الأمن الصحي العالمي اتباع نهج "يراعي المجتمع بأسره"، أي شمول وتعاوني يسجّل أوجه الترابط الحاسمة الأهمية بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات، ويستند إليها لضمان النجاح. وتقوم المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية بدور كبير في الوقاية من مخاطر الأمراض المعدية والكشف المبكر عنها ومواجهتها مبكرا. ومع ذلك، يلزم مزيد من الاستثمار لتعزيز

النظم الصحية وضمان إشراك المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية مشاركة حقيقية - وتزويدها بالوسائل اللازمة - للكشف عن مهددات الصحة ومواجهتها قبل انتشارها. وتُسلط العبر المستخلصة من الفاشيات السابقة أيضا الضوء على أهمية اعتماد نهج شامل لجميع الأخطار والتركيز على الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي لبناء الثقة وضمان إمكانية تنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة بنجاح.

وتشير النتائج إلى غياب عام للتشريعات القوية بشأن طوارئ الصحة العامة. ويعود تاريخ العديد من قوانين وسياسات البلدان الخاصة بطوارئ الصحة العامة إلى نهاية القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين، وتخضع في بعض الأحيان للوائح منفصلة عن سائر أنواع الكوارث، ما قد يؤدي إلى نهج منعزلة أو إلى وجود ثغرات أو ازدواجية. ويلزم أن تجسّد القوانين والسياسات والخطط نهجا "للصحة الواحدة" يراعي المجتمع بأسره والحكومة بأكملها، ويسر مشاركة جميع الجهات الفاعلة والجهات المعنية - وهو ما لم يتحقق بعد في العديد من البلدان. وتؤدي الجهات الفاعلة الإنسانية مثل الجمعيات الوطنية دورا أساسيا في طوارئ الصحة العامة وينبغي أن يُعتمد دورها رسميا بموجب القانون والسياسات، وينبغي أن تُمنح الإعفاءات الملائمة من القيود التي تُفرض في أثناء طوارئ الصحة العامة (رهنًا بالضمانات الصحية). ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الأطر القانونية والسياسية المحلية المتعلقة بطوارئ الصحة العامة. ويرد فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية:

- تعزيز مراجعة قوانين الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتحديثها لتشمل تعاريف واضحة للدور المساعد في مختلف مجالات العمل، بما في ذلك خدمات الصحة والرعاية المنتظمة والصحة في الطوارئ.
- إدراج أحكام محدّدة لتعريف الدور المساعد في مجال الصحة في القوانين والسياسات والخطط القطاعية ذات الصلة، من أجل الاعتراف رسميا بإسهامات الجمعيات الوطنية في هذا القطاع (فيما يتعلق بدفن رفات الموتى مثلا).
- ضمان مشاركة الجمعيات الوطنية وتمثيلها في آليات التنسيق الصحي وهيئات صنع القرار.
- تحسين الدعم والحماية لأول المستجيبين، وزيادة الاستثمار في التأهب القانوني، واستخدام البيانات المحلية على نحو أفضل.
- زيادة الاستثمار في التأهب المحلي للوقاية من الفاشيات المستقبلية والكشف عنها مبكرا ومواجهتها بسرعة، بالاستناد إلى مبادئ الثقة والإنصاف والعمل المحلي.

وهناك عبر مهنّة أخرى استُخلصت من جائحة كوفيد-19 وشكّلت الجهود المبذولة لمواجهة الجوائح والأوبئة الحالية والمستقبلية. ويجب التركيز بقوة على الأهمية الحاسمة لاحترام القانون الدولي الإنساني من أجل حماية المدنيين والبنى التحتية من الصدمات التي تحدثها الأوبئة. ويجب أن تكون المساعدة الإنسانية متاحة أمام جميع من يحتاجون إليها دون أن يشوب ذلك أي تلاعب سياسي، وأن يكفل التوزيع المنصف للموارد، مثل اللقاحات، والنظر بعين الاعتبار إلى أولئك الذين قد يُفلتون من شبك نظام الاستجابة (مثل المحتجزين، وأولئك الذين يعيشون تحت سلطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أو في مناطق يصعب الوصول إليها). وتمتد الاستجابة للجوائح إلى ما يتجاوز الاحتياجات الصحية العاجلة ليشمل أيضا معالجة الآثار الأوسع نطاقا على خدمات الصرف الصحي وشبكات الأمان الاجتماعي وسبل العيش.